المطر: الحكومة غير مهتمة بالشأن البيئي ومحاسبتها واجبة

قال رئيس لجنة شؤون البيئة د. حمد المطر إنه رفع اجتماع اللجنة امس الأربعاء والذي كان مخصصا لمناقشة تكليف المجلس لها بمناقشة الوضع البيئة الراهن وأسباب تلوث جون الكويت وطرق معالجتها، نظراً لعدم حضور الوزراء المعنيين.

وقال المطر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «من الواضح أن الحكومة لا تهتم للبيئة وأن محاسبتها واجبة في القادم من الأيام»، معتبراً أن نهج الحكومة الحالية امتداد لنهج حكومات متعاقبة من حيث عدم الجدية في الاهتمام بالبيئة. وأضاف أن اجتماع امس كان سيتم من خلاله توجيه الدعوة لسمو رئيس مجلس الوزراء أو النائب الأول للتعرف على حجم المشكلة الحقيقية والضرر الواقع في جون الكويت. وقال «إن رئيس الوزراء موجود حالياً في جزيرة بوبيان وعليه أن يسأل الوزراء عن التلوث الموجود في جون الكويت والبحر»، مستغربا عدم التحرك رغم التصريحات الحكومية خلال الفترة الماضية بأن جون الكويت ملوث كيميائياً.

وأوضح المطر أن هناك أيضا تلوثاً للمياه الجوفية، وتم إخطار الهيئة العامة للبيئة بذلك، ووجود مخلفات صناعية ترمى ناحية محمية الجهراء وفقا لتقارير تؤكد ذلك.

وطالب المطر سمو رئيس الوزراء بالمتابعة الجادة لعمل الجهات الحكومية التي تتسبب في تلوث البحر من دون حسيب أو رقيب.

أكد أن إصلاح التعليم يحتاج إلى رؤية واضحة تخضع للتقييم الدوري

مؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء يختتم أعماله: المشاركة الشعبية ضرورة لتطوير العمل البرلماني

رياض عواد

اختتم مؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء أعماله امس الأربعاء بعقد جلسة ختامية بشأن «الاصلاح السياسي».

وقال النائب د. حسن جوهر خلال انعقادها إن هذه الجلسة توجت جهد أبناء الكويت وترجمة لمفهوم أن مجلس الأمة هو شريك في الإصلاح.

ورأى أن الواقع الحالي مؤلم وأن الشباب يعاني نظراً للتأخر في مشاريع التنمية وبطء حل المشاكل رغم التطور في البلدان المحيطة بالكويت.

وأضاف أن المسيرة الممتدة منذ 4 عقود من الزمن يجب أن تستكمل، مؤكداً أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بإصلاح سياسي مستدام.

القفز على الدستور

وأكد أنه لا يجوز القفز على الثوابت الدستورية كما حدث في دور الانعقاد الماضي من خلال تحصين رئيس مجلس الوزراء من الاستجوابات المزمع تقديمها.

واعتبر أن مجلس الوزراء من الأولى أن يكون البيت الثاني للشعب وليس مجلس الأمة فقط.

من جهته أعرب النائب د. بدر الملا عن سعادته بورش العمل وبالتطور التشريعي الذي حدث وبخاصة مشاركة المواطنين من جميع التخصصات بآرائهم وأفكارهم والتي أثمرت عن بعض التوصيات، معتبراً أن هذا يعد تطويراً للعملية البرلمانية.

وقال الملا إن الإصلاح السياسي هو بوابة العمل الديمقراطي، وإن الحفاظ على المكتسبات الدستورية خط أحمر.

ولفت إلى أن النواب الستة تقدموا باقتراحات تتعلق بالإصلاحات السياسية خصوصا تعديل النظام الانتخابي، ولم يتم إقرار تلك التعديلات حتى الآن.

الدستور والثوابت الدستورية

بدوره أكد النائب مهلهل المضف أن الدفاع عن الدستور والثوابت الدستورية أمر مهم، لافتاً إلى أن مقولة إن مجلس الوزراء يجب أن يكون بيت الشعب هي فكرة المؤسسين حينما تحدثوا عن النظام البرلماني.

وأشار إلى أن النواب الستة تقدموا باقتراح تنظيم العمل السياسي الذي هو بوابة للإصلاح السياسي والنظام البرلماني، كما تقدموا بتعديل النظام الانتخابي وقانون المحكمة الدستورية.

ورأى أن إصلاح النظام الانتخابي سيؤدي إلى إصلاح العمل البرلماني السياسي، وأن الإصلاح السياسي هو مبدأ ثابت لدى النواب الستة.

وأوضح أن هذه المجموعة من النواب حددت من خلال مقترحاتها الأساسات اللازمة لعملية الإصلاح حتى يكون هناك عمل سياسي منظم وإرادة شعبية حقيقية ويكون مجلس الوزراء هو بيت للشعب الكويتي كما هو الحال بمجلس الأمة.

بدوره أكد النائب عبدالله المضف وجود حرص نيابي على طرح مقترحات الإصلاح السياسي بكل شفافية ووضوح، معتبرا أن تعديل النظام الانتخابي بقوائم نسبية من أبرز متطلبات العملية الاصلاحية.

الرقابة الشعبية

كما شدد المضف على أهمية الرقابة الشعبية على أعمال النواب وأنشطتهم البرلمانية، ودور تلك الرقابة في تصويب العمل البرلماني وتحقيق التطلعات الشعبية.

من جهته أكد النائب د. حمد روح الدين أهمية الإصلاح السياسي لتحقيق الاستقرار، داعياً الحكومة إلى العمل على تحقيق هذا الإصلاح باعتباره سبيلا لمعالجة التأزيم.

وأضاف أن العمل الجاد على تحقيق الإصلاح يتطلب وجود نية صادقة لمحاربة الفساد ووجود عقوبات رادعة لمن يتعدى على المال العام.

من جهته اعتبر النائب مهند الساير أن الإصلاح السياسي هو البوابة الأساسية للإصلاحات العامة، مشيرا إلى تقديمه وعدد من النواب مقترحات عدة تصب في هذا الاتجاه. وأوضح أن من بين تلك المقترحات ما يتعلق بتعديل النظام الانتخابي وغرفة التجارة والمحكمة الدستورية والحريات ومحكمة الوزراء وغيرها من المقترحات.

وشدد على أهمية الاتفاق النيابي بشأن هذه المقترحات باعتبارها المدخل إلى مستقبل مشرق، مؤكداً أهمية التوازن بين المواقف السياسية وجهود تحقيق الإصلاح.

من جهته رأى النائب د. بدر الملا أن فحوص ما قبل الزواج أمر في غاية الأهمية، إلا أن إدراج فحص تعاطي المخدرات سيخلق شقا جنائيا، ويطرح تساؤلا عن تجريم المتعاطي بعد ثبوت التعاطي في فحص ما قبل الزواج.

علاج الادمان

بدوره أكد النائب مهند الساير أهمية وجود مستشفى متكامل لعلاج الإدمان، أو مركز متخصص يغطي كل مناطق الكويت مع الاهتمام بجودة العلاج.

ولفت إلى أن المشكلة تكمن في مساحة المكان المطلوب وأن المستشفى الحالي لعلاج الإدمان لا يستوعب سوى 180 سريراً.

وقال الساير إن الجريمة وتعاطي المخدرات تكون نتائجها سيئة على المجتمع، مؤكداً أهمية معالجة الخلل للحفاظ على الوطن والمجتمع.

وشدد على ضرورة التدقيق على جداول المواد المخدرة والتحرك بشكل سريع وتغيير الآلية حيال ذلك، فضلا عن إيجاد رادع لجرائم القتل وتسريع عملية تنفيذ الأحكام.

فجور الخصومة

وأبدى بدوره النائب د. حمد روح الدين تحفظه على طلب فحص ما قبل الزواج معتبراً أنه مستحق لكنه سيؤدي إلى فجور بالخصومة بين الأفراد وتزايد الشكاوى في مرحلة ما بعد الفحص.

ولفت إلى أن عدد المتعاطين كبير وقد يصل العدد إلى 60 ألف متعاط، مطالباً بوجود مخرج لهذه الأزمة للحفاظ على ترابط الأسر.

وأكد روح الدين أن كل التوصيات المطروحة خلال الورشة سوف تؤخذ بعين الاعتبار وسيتبناها النواب وسيعملون على إقرارها.

جانب من الورشة

جوهر: الوضع التعليمي في الكويت لا يليق بتاريخها العريق والمؤشرات غير مطمئنة

الملا: فحوص ما قبل الزواج أمر هام وإدراج فحص تعاطي المخدرات سيخلق شقا جنائيا

الساير: أهمية وجود مستشفى متكامل لعلاج الإدمان ومركز متخصص يغطي مناطق الكويت

روح الدين: عدد المتعاطين وصل 60 ألف متعاط ولابد من مخرج للأزمة للحفاظ على ترابط الأسر

المضف: إجبار أبناء الكويتية على بيع البيت بعد وفاة الأم يعد إجحافاً في حقهم

تفويض الصحة

وتضمنت التوصيات المقترحة خلال الورشة، تفويض وزير الصحة بتعديل جداول المخدرات، وتأسيس شركة حكومية لإنشاء وإدارة مركز الإدمان والتأهيل، ووضع قاعدة بيانات طبية لتداول الأدوية التي تحوي مواد مخدرة، وما يتعلق بتوظيف المتعافي من الإدمان.

كما تضمنت التوصيات المقترحة تشديد الرقابة على المنافذ وربطها بالجهات ذات الصلة، إضافة إلى تنظيم حملات إعلامية للحد من ارتفاع معدلات الجريمة وظاهرة المخدرات.

الورشة السادسة

من جهة أخرى تناولت الورشة ايضا طرح العديد من المقترحات لإصلاح المنظومة التعليمية، ومنع تدهور التعليم في البلاد، وأكد المشاركون ضرورة وجود رقابة مستمرة على العملية التعليمية وتنظيم المخرجات لإتاحة الفرصة أمام الخريجين للالتحاق بسوق العمل.

من جهته قال النائب د. حسن جوهر إن الوضع التعليمي في الكويت لا يليق بتاريخها العريق وإن مؤشرات التعليم غير مطمئنة في الجهات كافة.

وأضاف أن التعليم هو العمود الفقري لبناء الأمم والمنبع الذي يتفرع من خلاله كل احتياجات المجتمع، لذا سيتطلب الأمر تعديل بعض القوانين واستحداث قوانين جديدة.

واعتبر أن هناك اختلالات كبيرة في المنظومة التعليمية وأن هناك الكثير من المبادرات غير التقليدية الناجحة في دول أخرى ومنها التعليم المنزلي.

ورأى أن قضايا التعليم لا تحتاج إلى قوانين بل إلى رؤية واضحة تخضع للتقييم كل فترة معينة إضافة إلى الرقابة المستمرة.

رخصة المعلم

وقال إن رخصة المعلم هي التي ستمكنه من تطوير ذاته في الدورات التعليمية والتدريبية كونه بمثابة مظلة يتخرج من تحتها الأطباء والمهندسون والموظفون فَي جهات الدولة كافة.

وأكد ضرورة أن تكون الإدارات المدرسية مستقلة من أجل خلق تنافس بين المدارس كافة ، إضافة إلى استقلالية المعلمين لخلق روح التنافس بينهم.

وأشار إلى التصنيفات العالمية في الشأن التعليمي التي تقيس مستوى الدول على النطاقين الإقليمي والعالمي، مستغربا من وجود الكويت في المراكز الأخيرة رغم المبالغ التي ضخت.

وبدوره أشاد النائب د. بدر الملا بتبني سمو رئيس مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير مع القيادات فكرة تحويل موضوع تطوير التعليم من استراتيجية وزارة إلى استراتيجية دولة.

تدهور التعليم

وقال النائب د. حمد روح الدين إن قضية تدهور التعليم في الكويت لن تقف إلى هذا الحد بل ستستمر خاصة بعد أن وصول التردي إلى جميع الجهات التعليمية في الكويت.

وأشار إلى اهتمام القيادة السياسية بالعملية التعليمية، مشدداً على ضرورة متابعة تلك القضية والدفاع عنها في اللجان كافة التي تتعلق بإصلاح التعليم.

وطالب النائب مهند الساير الحكومة بأن يكون لديها رغبة حقيقية لإدارة العملية التعليمية، مشدداً على ضرورة قيام النواب بتقديم اقتراحات من أجل تطوير التعليم.

وأكد ضرورة إعفاء البرامج التعليمية من الرقابة الآنية على أن تكون الرقابة لاحقة ومحاسبة المسؤولين في حال فشلها أو تأخرها شريطة أن تتضمن جدولاً زمنياً محدداً أسوة بالبرامج الصحية والاستعانة بالخبرات من الخارج في هذا الشأن إن لزم الأمر. واعتبر النائب عبدالله المضف أن هناك تراجعاً عاماً في الجهات كافة التي تقدم خدمات وأن المبالغ التي تصرف عليها لا توازي ما يخرج منها من خدمات تقدم للمجتمع.

يذكر إن مؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء يستمر لمدة 4 أيام تتضمن نقاشات مفتوحة وورش عمل وصياغة مقترحات وحلولاً واقعية بمشاركة شخصيات عامة سياسية واقتصادية وذوي الاختصاص والخبرة وممثلي جمعيات النفع والاتحادات والنقابات والقوائم الطلابية

الورشة السابعة

وناقشت ورشة العمل السابعة لمؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء الذي ينظمه عدد من النواب في مجلس الأمة قضايا المرأة ضمن فعاليات اليوم الثالث للمؤتمر.

وتناول المشاركون القضايا التي تهم المرأة الكويتية وسبل إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها، فمن جهته رأى النائب د. حسن جوهر أن مقترح تجنيس أبناء الكويتيات يحل العديد من المشاكل القانونية التي تواجههم.

وأعرب جوهر عن شكره وتقديره للمشاركين في ورشة العمل على الجهود المبذولة من أجل إيجاد حلول لقضايا المرأة.

وبدوره اعتبر النائب عبدالله المضف أن إجبار أبناء الكويتية على بيع البيت بعد وفاة الأم يعد إجحافا في حقهم.

أهمية المرأة الكويتية

وأكد المضف أهمية دور المرأة في المجتمع وأن الغرض من إقامة ورش العمل خلق رأي عام لطرح المشاكل التي يتعرض لها المجتمع الكويتي وبخاصة المرأة.

وأشار النائب د. بدر الملا إلى أنه من دعاة المساواة بين الرجل والمرأة فيما يخص تعديل قانون العمل. وأكد أنه يجب التفرقة بين العمل السياسي والعمل النقابي وأن التعديلات على قانون العمل بحاجة إلى ترتيب أولويات.

وأوضح أن الحد من العنف والجرائم يجب أن يتم من خلال تثقيف المجتمع الكويتي بمخاطر العنف والجرائم وتسويق الخطط التي تنير درب هذه الفكرة.

ورأى النائب مهند الساير أن هناك ظلماً في حق المرأة الكويتية فيما يخص القضية الإسكانية وبخس لحق الأبناء بعد وفاة الأم، مبيناً أنه لا مانع من تحديد مناطق سكنية معينة لأبناء الكويتية وفقاً لضوابط معينة.

وأشار الساير إلى أن النواب في هذه الورش يقومون بدور من المفترض ان تقوم به الحكومة في تطبيق برنامج عملها، مؤكداً ضرورة التعاون بين الحكومة والمجلس.

وتمنى الساير الوصول إلى صورة تكاملية للمرأة في القطاع الخاص لأن هذا القطاع من الممكن أن يوقف تعيين المرأة إذا تم مساواتها مع الرجل في الرواتب والمزايا.

وبين أن المرأة في هذا القطاع من الممكن أن تحصل على إجازات وضع وحضانة أطفال وغيرها ما سينتج عنه غيابها عن العمل نتيجة هذه الحالات مع سريان الراتب، وهذا أمر لا يقبله القطاع الخاص.

يذكر إن مؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء يستمر لمدة 4 أيام تتضمن نقاشات مفتوحة وورش عمل وصياغة مقترحات وحلولاً واقعية بمشاركة شخصيات عامة سياسية واقتصادية وذوي الاختصاص والخبرة وممثلي جمعيات النفع والاتحادات والنقابات والقوائم الطلابية.

القطان يسأل عن عدم تحصيل «العدل» غرامات تفوق 10 ملايين دينار

أعلن النائب د. علي عبدالرسول القطان عن توجيهه سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة

(نص السؤال)

الاستفسار عن المخالفات المالية وإهدار أموال الدولة وارتكاب المخالفات الإدارية التي شابت أعمال وزارة العدل.

يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي :-

1 -كم تبلغ قيمة الأموال المتراكمة وغير المحصلة لرسوم التقاضي المستحقة؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارة العدل لتحصيل مستحقاتها عن رسوم التقاضي المتراكمة منذ عدة سنوات منعاً لسقوطها بالتقادم حفاظاً على المال العام؟

2 – ما هي الأسباب المانعة في عدم تحصيل الغرامات الصادر بحقها أحكام جزائية منذ عدة سنوات والتي تفوق 10 ملايين دينار بكثير؟ ومن هو المتسبب في تأخير تحصيلها؟ وهل يتم محاسبة المتسببين في إضاعة المال العام؟

3 – هل تم الانتهاء من إنشاء المنظومة المتكاملة للربط الآلي لإنجاز خدمات وزارة العدل المختلفة، وبالتالي للحد من تراكم الديون المستحقة للوزارة؟ إذا كانت الإجابة بنعم –فيرجى تزويدي بالأدلة التي تدعم صحة إنشائها، أما إذا كانت الإجابة بالنفي – فيرجى توضيح وتسبيب عدم الانتهاء من إنشاء هذه المنظومة حتى تاريخ طرح هذا السؤال.

4 –ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارة العدل لتفعيل نظام الأرشفة الإلكترونية وإدخال إعلانات الأحكام الغيابية الصادرة بعقوبة الغرامة على النظام أولاً بأول لمنع تعرضها للتلف والضياع؟

5 –ما هي أسباب عدم تنفيذ بعض المشاريع الإنشائية والتقنية المتضمنة في خطة التنمية وبطء تنفيذ البعض الآخر منها؟ مع تزويدي بأسماء المشاريع المتأخرة والإجراءات المتخذة للانتهاء من تنفيذها والمواعيد المحددة لإنجازها، وبيان غرامات التأخير على المقاولين الرئيسيين.

6 – نمى إلى علمي أن هناك عدداً من المواطنين والمستثمرين تقدموا بشكاوى لوزارة العدل لعدم قدرتهم على تحويل ملكية عقارات رست عليهم من خلال المزادات التي أقامتها وزارة العدل خلال الفترة الماضية نتيجة وجود مخالفات في تلك العقارات، مما أعاق عملية استخراج شهادة الأوصاف من قبل البلدية، وبالتالي لن يستطيعوا تحويل ملكيتها، إلا بعد إزالة جميع المخالفات، واستخراج الشهادة التي تثبت خلو العقار من أي مخالفات، وحيث أنه لم يتم ذكرها في كشوف ومحاضر المزايدات، فمن يتحمل مسئولية الإضرار بالمشترين من المواطنين والمستثمرين الذين رست عليهم المزايدات، ولماذا لم تقم وزارة العدل بالتنسيق بين الجهات المعنية لحل تلك المشكلة قبل أن تتفاقم، طالما تم تنفيذ الأحكام الصادرة في هذه العقارات لتسهيل تحويل ملكيتها بعد أن فُصل فيها قضائيا؟ ولماذا لم يتم ذكر كل المخالفات في محاضر وكشوف المزايدات للمتقدمين لشراء العقارات قبل أن يشاركوا بالمزايدات المطروحة لكي يقفوا على حقيقة الأمر؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارة العدل أو التي سوف تتخذها لمعالجة هذا الأمر؟ مع تزويدي بكشف بعدد المزايدات التي طرحت لبيع العقارات المخالفة والتي لم يتمكن أصحابها من تحويلها حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

د. علي القطان

7 –كشف بعدد العقارات المملوكة لأملاك الدولة وللغير التي تستأجرها وزارة العدل، مع بيان قيمة الإيجار السنوي وموقع المبنى وإسم مالكها، ومسمى الإدارة التابعة للوزارة وعملها بهذا الموقع.

8 – ما هي خطة وزارة العدل القادمة لتلافي استئجار مباني تحقيقاً لخطة التنمية وترشيد الإنفاق ورفع أي تكاليف وأعباء إضافية عن خزينة الدولة؟

9 –هل مازالت وزارة العدل تقوم بتكليف بعض الأفراد من خارج الوزارة للقيام بأعمال الترجمة للغات المختلفة لبعض القضايا بالنيابة العامة والمحاكم من دون إسنادها إلى مكاتب ترجمة معتمدة؟ إذا كانت الإجابة بنعم – فكم بلغت قيمة تكاليف هذه الترجمة خلال آخر خمس سنوات وحتى تاريخ طرح هذا السؤال، ولماذا لا تستعين بالجهات المختصة بالترجمة للحفاظ على سرية التحقيقات واسنادها إلى من له صفة قانونية، ولماذا لم تقم الوزارة حتى الآن بتخصيص إدارة أو قسم للترجمة لتخفيض التكاليف عن كاهل الوزارة وعن ميزانية الدولة، وبالتالي إيجاد فرص عمل للشباب الكويتي من المتخصصين في الترجمة للغات المختلفة.

10 –كم بلغت قيمة المصروفات على الأعمال الإضافية للموظفين العاملين بمختلف قطاعات وزارة العدل عن آخر ثلاث سنوات وحتى تاريخ ورود هذه السؤال؟ وما هي الحاجة الضرورية لتكليف الموظفين بالعمل الإضافي وعدم ترشيد المصروفات ووقف الهدر حتى لا تتحمل الدولة أعباء إضافية يمكن إنجازها خلال المواعيد الرسمية.